دفتر الأحوال المصرية قبل الثورة

إن نشوء حالة ثورية في وطن من الأوطان هو ظرف لا يصنعه طرف واحد أو تنظيم معين مهما كانت كفاءته ، وإنما نشوء الحالة الثورية يجيء نتيجة أوضاع اجتماعية ، واقتصادية تتراكم فوق بعضها ، ثم تطرأ حادثة ، أو أحداث تقنع الكل أن الأمر الواقع قد تردى إلى حد لا يرضى إصلاحه ، وأنه وصل بما لا يقبل الشك إلى طريق مسدود.

وهكذا فإن الحالة الثورية في وطن لا يخلقها من العدم فرد بذاته أو جماعة بعينها بالقصد أو بالتدبير لأنها تاريخيّاً وعمليّاً أكبر وأعمق من أي قصد أو تدبير وكل ما هناك أن هذه الحالة تصبح احتمالاً مفتوحاً لأي طرف أو تنظيم يستطيع تحليل عناصرها ، وتشخيص عوارضها ، والتصدي لقيادتها في اللحظات الحاسمة.[1]

دعائم نظام الحكم قبل الثورة

كان نظام الحكم في مصر منذ توقيع معاهدة الجلاء سنة ١٩٣٦ يستند إلى ثلاث دعائم:

١ – السفارة البريطانية مُمَثَّلة في المندوب السامي البريطاني.

٢ – القصر مُمثَّلاً في الملك فاروق وحاشيته.

([1]) محمد حسنين هيكل " ملفات السويس " دار الشروق ص ١٦٩.

٣- الرأي العام المصري مُمثَّلاً في حزب الوفد.

وفساد الحكم في مصر قبل الثورة يرجع للإنجليز الذين لا يهمهم استقرار الحكم في مصر وللملك الذي كان يفرض أحزاب الأقلية الضعيفة حتى تعمل على تنفيذ رغباته ويقيل وزارة الأغلبية التي كان الشعب يختارها وتعمل على تقدم المجتمع ورفاهيته ، وفي الفترات التي حكمت فيها وزارة الأغلبية (وزارة الوفد) وهي سبع سنوات على فترات متقطعة قامت خلالها بأعمال عظيمة خدمة لمصر والمصريين كحرية إبداء الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات ، ومساواة جميع المصريين أمام القانون ، وحرمة الملكية ، وفصل السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، فالسلطة التشريعية يتولاها البرلمان الذي يضم ممثلي الشعب المنتخبين ، والسلطة التنفيذية تتولاها الوزارة ، والوزارة ليست مسئولة أمام الملك إنما أمام البرلمان.

وظلت الحياة السياسية في مصر على النحو التالي استعانة الملك فاروق بحكومات الأقلية التي لم تحقق إنجازاً حقيقيّاً ملموساً لمصر ، وإقصاء حكومة الأغلبية التي كان يمثلها في ذلك الوقت حزب الوفد ؛ لذا استمر نضال الشعب المصري من أجل حياة دستورية حقيقية تعمل على إجلاء الإنجليز عن مصر ، وإجبار الملك على احترام الدستور ، والكف عن نزواته التي فاحت رائحتها النتنة في كل مكان.

ونتيجة لحالة الفوضى التي عمت البلاد ، والضغط الشعبي المتزايد ، وما حدث في حرب فلسطين من فساد وخيانة كل هذا أدى إلى ظهور جماعات لا تؤمن بالحياة البرلمانية ولا بالأحزاب ، إنما تتبنى أفكاراً أيديولوجية تؤمن بها وترى أنها هي السبيل

الوحيد الصالح للبلاد والعباد من هذه الجماعات : جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة مصر الفتاة ،وجماعة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني "حدتو " الشيوعية.[1]

وهذه الجماعات كانت ترى أن الفساد يضرب أطنابه في كل أجهزة الحكم حيث يتحكم في البلاد ملك مستهتر منغمس في الفسق والفجور تحوطه حاشية لاهمَّ لها إلا إشباع شهواتهم ، وملء بطونهم بالمال الحرام على حساب الشعب البائس الفقير. والشعب المصري مطحون منهوب تحت الاحتلال البريطاني ، والعرش والمستغلين من الأجانب وأعوان الاستعمار من الخونة المصريين ، وأن إنقاذ شعب مصر من الاحتلال البريطاني والحكم الملكي الفاسد لن يتأتى إلا بثورة مسلحة يتولاها ويدبر لها المخلصون من الشباب في الجيش والشعب.

حتى إن حزب الوفد في وزارته الأخيرة لم يعد حزب الوفد الحزب الشعبي الذي يسعى إلى والوقوف مع غالبية الشعب وتلبية مطالبه ، والوقوف في وجه الملك أو الإنجليز إذا حاولوا هضم حقوقه والاعتداء على ثوابته : الدستور والجلاء، إنما تحول الوفد الحزب الشعبي إلى حزب من الأغنياء وللأغنياء .

أحوال الشعب المصري قبل الثورة

كتب " رالف ستيفنسون " السفير البريطاني في مصر في تقريره إلى وزير خارجيته (١٠٤ / ١٠١٨) يقول:

---

(1) " حدتو " كانت أكثر الحركات الشيوعية ارتباطاً بالواقع وانتشاراً بين التجمعات الجماهيرية وكانت لها صحيفة (أم درمان) العلنية وكانت الأفكار اليسارية التي حرصت هذه الحركة على نشرها في صفوف العمال والطلبة والمثقفين تتحدث عن السياسة الخارجية والداخلية لمصر ، وكانت تهاجم الأحلاف زعامة أمريكا ، وتؤيد الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشرقية .

" من المدهش أنه لم يعد هناك مصدر قوة للوفد إلا فساده المطلق .. لأن ذلك الفساد في الحزب أصبح العنصر الوحيد الذي يجمع كل المستفيدين بمواقعهم فيه ويقرر موقف كل واحد منهم ويدعوهم جميعا مهما كان ما بينهم إلى المحافظة على البقاء في الحكم بصرف النظر عن الثمن .. إن فساد حزب الوفد وصل إلى مستوى غير مسبوق في أي حزب مصري ؛ فقد تخلى الحزب عن دوره كممثل لتحالف شعبي عريض يعتمد أساساً على الطبقة المتوسطة ، وبدلاً من ذلك أصبح حزباً من الأغنياء جداً وللأغنياء جداً.

والحزب نفسه يعتمد في تمويل نشاطه على عبود باشا لكن كل من في الحزب يمد يده في كل ناحية ليحصل على أكثر ما يستطيع أن يطوله ويزيد من غناه. "[1]

وإن كان في تقرير السفير البريطاني مبالغة وتعميم ، بسبب عداء الإنجليز القديم للوفد ، إلا أنه يعبر عن عدم قدرة حزب الوفد على إحداث التغيير المطلوب: كبح جماح الملك الفاسد ، وإجلاء الاحتلال الإنجليزي الغاشم ، وإصلاح الحالة الاقتصادية والاجتماعية في مصر اللتين كانتا في أسوأ حالتهما.

إن مساحة الأرض الزراعية في مصر قبل الثورة كانت في حدود خمسة ملايين فدان ، تتوزع ملكيتها على النحو التالي:

١- مليون فدان للخاصة الملكية والأوقاف الملكية الخاضعة لإشرافها.

٢- مليون فدان للأسرة المالكة والأوقاف الخيرية الخاضعة لإشراف تفاتيشها الكبيرة.

([1]) نقلا عن محمد حسنين هيكل " سقوط نظام " دار الشروق ط٢ ص ٣٧٠ ، ٣٧١.

٣- مليون فدان للأجانب : شركات ، وأفراد.

٤- مليون فدان للأسر المصرية الكبيرة التي تملكت مساحات شاسعة من الأرض الزراعية.

٥- مليون فدان لكل الفلاحين يعملون بأنفسهم وبأولادهم وزوجاتهم على رُقَع متفرقة من الأرض الزراعية.

وكان هذا التوزيع لملكية الأرض الزراعية تركيباً طبقياً مقسوماً بالتساوي ما بين سيطرة الاستبداد أو سيطرة الفقر ! " [١]

يقول اللواء جمال حماد عن سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في مصر قبل الثورة : " كان سوء ملكية الأراضي الزراعية قد شكل ظاهرة الإقطاع الخطيرة في مصر قبل الثورة ، وأدى إلى خلل واضح في توزيع الأرض الزراعية ففي الوقت الذي كان يملك فيه ١٢ ألف فرد فقط ثلث الأراضي الزراعية في مصر نجد أن حوالي ثلاثة ملايين فرد يملكون ثلثي هذه الأراضي الزراعية ، كما أن ٢٧ مالكاً من الأسرة المالكة وحدهم كانوا يمتلكون ١٤٣ ألف فدان ، وأصبحت الأغلبية من الفلاحين من المعدمين واضطروا إلى العمل كمستأجرين صغار أو عمال زراعيين يعانون الفقر والحاجة لم يكن للعمال حقوق تحميهم من استبداد وتحكم أصحاب الأعمال فلا قانون للمعاشات ولا تأمينات اجتماعية أو تعويضات محددة في حالة الإصابة ولذلك كان كبار الرأسماليين يبتزون عرق العمال ويستغلون جهدهم دون وجود أي قوانين لحمايتهم " [٢]

---

(1) محمد حسنين هيكل " سقوط نظام " مرجع سابق ص ٣٤٩.

(2) اللواء جمال حماد " ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ " روز اليوسف ص ٢٣٦.

وبلغ سيل الفساد الزبى وفشل كل من الملك فاروق ممثل الشرعية ، وحزب الوفد ممثل الأغلبية في معالجته ، ولماذا يعالجونه وهم أكبر المستفيدين منه . مما استوجب التغيير فحال البلاد لم يعد السكوت عنه ممكناً.

يقول حسنين هيكل : " الذي جرى في مصر ذلك الوقت – أواخر ١٩٥٠ ومنتصف ١٩٥١ –كان له معنى واحد مجمله أن الطرفين الرئيسين في معادلة السلطة داخل مصر منذ ثورة ١٩١٩ وحتى تلك اللحظة – وهما القصر رمز الشرعية والوفد ممثل الأغلبية –كلاهما ضيَّع دوره المحوري في توجيه الشأن المصري.

والواقع أنه عندما استسلم الوفد دون قيد أو شرط للملك فاروق كي يظل في السلطة ، وحين استسلم الملك فاروق دون قيد ولا شرط لأهوائه مطمئناً إلى أن حزب الأغلبية مربوط بطاعته ، كانت النتيجة انكشافاً سياسيّاً ؛ لأن المؤسستين المصريتين في ثلاثية السلطة انكفأت كل منهما وتراجعت وهو ما صنع فراغاً موحشاً في قلب الحياة السياسية المصرية . وبما أن قوانين الطبيعة تعتبر الفراغ في الحياة حالة مستحيلة فقد حدث في السياسة المصرية أن الهوامش بكل ما فيها تحل محل المتن الذي فك تماسكه وضاع معناه وذلك ما جرى على الساحة المصرية ذلك الصيف سنة ١٩٥١.

وكان المحيط والأطراف والهوامش حول قلب السياسة المصرية – حيث كان القصر والوفد من قبل – مناخاً مشحوناً بعناصر متناقضة فيها بقايا من جماعة الإخوان المسلمين الغاضبة مما حل بها في السنوات الأخيرة ، وفيها فِرَق من

الشيوعيين ضمت أخلاطاً من المصريين والأجانب .. إلى جانب جماعات رافضة لكل شيء .. " [1]

درس في نشأة التنظيمات السرية

إن انتشار الفساد ، والتوزيع الجائر لثروات البلاد ، ووقوع البلاد تحت الاحتلال الأجنبي ، واستبداد الحاكم وفساده ، وحرمان الشعب من اختيار من يمثله ويقوم على مصالحه يؤدي ذلك حتماً إلى ظهور تنظيمات سرية وانقلابات مسلحة ، وانتشار الفوضى.

ونظام الأحزاب المصرية منذ نشأته سعى إلى استغلال الشعب في الصراع من أجل الحكم ، في الوقت الذي كان ينبغي على كافة الأحزاب نشر الوعي السياسي بين الناس لا الدعوة لتأييد حزب ما بالحق وبالباطل ومعاداة الأحزاب الأخرى بالحق وبالباطل دون مراعاة مصلحة البلاد وأمنها ، مما نتج عنه بلبلة في الأفكار وأدى إلى ظهور جماعات لا تؤمن بالحياة البرلمانية ولا بالأحزاب الدستورية، إنما تتبنى أفكاراً أيديولوجية تؤمن بها وترى أنها هي السبيل الوحيد الصالح للبلاد والعباد من هذه الجماعات : جماعة الإخوان المسلمين ، وجماعة مصر الفتاة ، وجماعة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني " حدتو " الشيوعية .

***

(1) محمد حسنين هيكل " سقوط نظام " مرجع سابق ص ٢٣٧ ، ٢٣٨.